

## المحاضرة 02: منهج وصعوبات البحث في التربية المقارنة.

### أولا مناهج البحث في التربية المقارنة:

لما كان التعليم اساس بناء الامم والدول وسبيلها الى التحضر، فان تحديد محتوى التعليم وشكل نظمه في كافة مستوياته ومجالاته يصبح ضرورة. وهذا التحديد لا يمكن ان يتم في ضوء الفلسفة القومية وحدها ولا الاطار الثقافي القومي وحده ولا احتياجات واولويات المجتمع وتوجهات العالم من حوله فقط. ولكن يتم هذا التحديد ايضا باستخدام ادوات وطرائق بحثية تضع المعايير Norms وتحديد المستويات المعيارية Standards اللازمة للتعليم وجودته والمستويات المعرفية فيه ومدى مناسبتها محليا ودوليا.

ومناهج البحث في التربية تعتمد -عموما- على المناهج التالية:

1: المنهج التاريخي The Historical Method

2: المنهج الوصفي The Descriptive Survey Method

3: المنهج التحليلي Survey Method The Analytical

4: المنهج التجريبي The Experimental Method

6: المنهج المقارن: ويمكن تعريفه كما يلي:

هو المنهج الأكثر استعمالا في التربية المقارنة، ويعرف مجمع اللغة العربية (المنهج المقارن) بأنه "مقابلة الاحداث والاراء بعضها ببعض لكشف ما بينها من وجوه شبه علاقة او علاقة". وتعتبر المقارنة والموازنة من العلوم الانسانية بمثابة الملاحظة والتجربة من العلوم الطبيعية. حيث ان المنهج المقارن لا يقتصر على دراسة التربية فقط ولكن يتعداها الى دراسة العديد من الظواهر والمشكلات في العلوم الاخرى. وخصائص هذا العلم تفرض على الباحث منهجية محددة قدم فيها الرواد العديد من المداخل والاساليب التي تكوّن ما يعرف بالمنهج في التربية المقارنة، مثل طريقة كاندل او مدخل لاوراييز او هولمز او موهلان.....

كما يمكن القول بان سمة او خاصية هامة امتاز بها المنهج المقارن يصفه "اميل دور كايم" بانه نوع من "التجريب غير المباشر". حيث يرى دور كايم اننا إذا كنا في العلوم الطبيعية نستطيع ان نتأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة، فان هناك مجالات كثيرة في مجال العلوم الانسانية يصعب فيها اجراء تجارب مماثلة في دقتها لتجارب العلوم الطبيعية، ومن ثم فان الطريقة التي امامنا هي اجراء تجارب غير مباشرة وهي التي يتيحها المنهج المقارن. اذن المنهج المقارن هو منهج متعدد الادوات، يستخدم في مجالات الوصف والتفسير والتحليل والتنبؤ، ولكن وفق حاجات الدراسة المقارنة ولكنه في نفس الوقت لا ينفصل عن مناهج البحث المعروفة. وإذا أردنا الوصول الى منهج مناسب للبحث في التربية المقارنة فإننا يجب ان نضع اعتبارنا طبيعة التربية المقارنة كعلم... فمن خلال طبيعة التربية المقارنة يمكن ان نختار المنهج الملائم

كما يمكن تصنيف المناهج المستخدمة في الدراسات المقارنة على النحو التالي:

**المنهج الشامل:** ويستخدمه الباحث في حالة دراسة النظام التعليمي بجميع جوانبه

**المنهج الجزئي:** ويستخدمه الباحث في حالة دراسة جزء من النظام التعليمي

**المنهج الإستردادي:** ويستخدمه الباحث في حالة مقارنة بين نظام تعليمي في حقبة مختلفة لنفس الدولة.

**المنهج الضيق:** ويستخدمه الباحث للمقارنة داخل نطاق الدولة فقط

### **ثانيا: صعوبات البحث في التربية المقارنة:**

يواجه الباحثون في مجال التربية المقارنة العديد من الصعوبات والمشكلات التي تجعل مجال الدراسة محاطا بالعديد من المصاعب وليس عملا سهلا، ويمكن تلخيص هذه الصعوبات بالتالي:

**1- توفر الإحصاءات:** أن التربية المقارنة تعتمد بشكل أساسي على الحقائق المتصلة بنظام التعليم في البلاد موضوع الدراسة. وخاصة الإحصائيات، والتي لا تتوفر أحيانا في كثير من البلاد وبصفة خاصة البلاد الغير متقدمة التي تكون أجهزة الإحصاء فيها متخلفة بشريا وآليا وفنيا مما يجعل هذه الإحصائيات تتسم بعدم الدقة كما أنها تكون غير منتظمة مما يجعل الكثير منها قديما وغير متوفر.

**2- عدم دقة الإحصاءات:** فإذا توفرت الإحصاءات يواجه الباحث مشكلة كبيرة وهي أنها أحيانا تعتمد على المبالغة- حتى في البلاد المتقدمة- ويكون المقصود منها الدعاية لدولة أو لأخرى، ومن ثم فهي تقوم بتزييف الواقع، لا سيما ان الإحصائيات المتوفرة تصدرها المؤسسات الرسمية وهناك جهد ضئيل للمنظمات غير الحكومية مما يجعل البيانات عاجزة عن مساعدة الباحث إلى الحقيقة المنشودة.

**3- صعوبة تحليل الإحصاءات:** ان الباحث لا تحل مشاكله بمجرد توافر الإحصائيات الحديثة وصحة الارقام الواردة بها وانما تعترض تفسير تلك الإحصائيات والبيانات عدة صعوبات. منها يتعلق بالنظام السياسي والاقتصادي وحتى القانوني في بلد الباحث. فمثلا معرفة نسبة ميزانية التعليم من الموازنة العامة او من الدخل القومي GNP تتطلب معرفة عملة البلد وقيمتها الشرائية في السوق الدولية ومستوى المعيشة Standard Of Living .... اما الصعوبات الاخرى فهي الصعوبات الفنية في المجال الذي يقوم به الباحث. فمثلا ينبغي ان يتنبه الباحث الى خداع الارقام خاصة فيما يتعلق بالميزانية، حيث تميل الحكومات عادة الى تلميع صورتها، فنقول انها ما بين 1995 وبين 2000 زادت الميزانية 100% وهنا يأتي دور الباحث بنباهته لبحث عن القيمة الشرائية مقارنا بين الميزانيتين بالأسعار الثابتة وليس بالأسعار الجارية كما يعرفه ارباب اقتصاديات التعليم.

**4- اختلاف المصطلحات:** تختلف المصطلحات المستخدمة في مجال التربية المقارنة من بلد إلى آخر خاصة فيما يتعلق بالمرحلة التعليمية ونظم الادارة التعليمية: فالمدارس الثانوية تسمى بهذا الاسم في بعض الدول العربية وتسمى بالمدارس الإعدادية في بلاد عربية أخرى والمدارس العليا في أمريكا، والمدارس البريطانية المسماة بالمدارس العامة ليست هي المدارس العامة الموجودة في مختلف بلاد العالم كما يدل عليها اسمها وإنما هي المدارس الخاصة ذات المصروفات العالية، إن اختلاف المصطلحات المستخدمة في مجال التربية واختلاف مراحل التعليم

وطول كل منها من دولة إلى أخرى يتطلب من الباحث اليقظة التامة وهو يترجم هذه المصطلحات ويقارنها بنظيراتها في الدول الأخرى التي يقوم بالدراسة المقارنة فيما بينها.

**5- ضرورة الإلمام بالعديد من العلوم:** فبالبحث في مجال التربية المقارنة مطالب بأن يلم العديد من التخصصات والعلوم المختلفة التربوية والغير تربوية كمناهج طرق تدريس واقتصاديات التعليم وبالفكر التربوي واصول التربية اضافة الى معرفة واسعة بالاقتصاد وعلم الانسان Anthropology والفلسفة وتاريخ وسياسة الدولة ونظامها التعليمي وغيرها. وهذه العلوم ليست غاية للباحث انما يستعين بها منتقيا منها ما يخدم بحثه. مما يصبح من الصعب على الباحث الفرد أن يعلم جميع هذه الميادين بصورة كافية، وتتضح هذه الصعوبة بصورة أكبر عندما لا يتيسر دراسة كثير من الموضوعات التعليمية الهامة بطريقة سليمة إلا في ضوء صلتها بالعلوم الأخرى.

**6- ضرورة الإلمام باللغات الأجنبية:** فالباحث في مجال التربية المقارنة لا بد أن يكون مجيدا للغة أجنبية أو أكثر حتى يستطيع أن يطلع على الدراسات والكتب والمراجع التي تناولت نظام التعليم في الدولة التي يريد دراستها وحتى يلم أيضا بالقوى والعوامل المؤثرة في نظام تعليم تلك الدولة، ويستطيع القراءة عن البلاد التي يقوم بدراستها بلغاتها، فيكون أقدر على فهم نظام تعليمها وما يتعلق به.

**7- صعوبة استخدام الاختبارات النفسية في الدراسات المقارنة:** ويرجع ذلك إلى ان الاختبارات والسياسات تختلف من مجتمع إلى اخر والافادة منها في التربية المقارنة لا يتم إلا بتوحيدها ولذلك يجد الباحث في التربية المقارنة نفسه عاجزا عن القيام بدراسة لمجالات معينة قد يراها مهمة وجديرة بالدراسة لأنها تستدعي استخدام تلك الاختبارات والقياسات.

**8- التحيز الشخصي والثقافي للباحث:** فعلى الرغم من التأكيد المستمر على الالتزام بالموضوعية والحقائق المجردة في مجال التربية المقارنة فإن الباحث قد يتخلى عن ذلك الالتزام بدرجات متفاوتة حسب درجة تحيزه الديني والسياسي والاجتماعي بل وإن تفسيراته المقارنة قد تتلون بهذا التحيز دون شعور منه.

**9- الحاجة إلى مهارات خاصة للتصدي للدراسات المقارنة :** فالباحث في مجال التربية المقارنة ينبغي أن يتحلى بمجموعة من السمات والمهارات والخصائص التي تميزه عن غيره من الباحثين في مجالات التربية الأخرى فينبغي أن يتحلى بالصبر والذكاء وسعة الأفق والمرونة والحساسية بحيث يستطيع جمع البيانات والاحصاءات وتفسيرها بشكل جيد واستيعاب الكثير من الحقائق المتصلة بنظم التعليم التي يدرسها وبالفكر التربوي عموما وبمختلف العلوم التي يقف بها على القوى الثقافية المؤثرة في نظم التعليم التي يدرسها والربط والتنسيق بينها جميعا وغير ذلك من المهارات والسمات الشخصية التي يصعب توافرها في كثير من الباحثين

**10- مشكلة الاختيار:** فاختيار النماذج أو عينات الدول التي ستتم دراستها تمثل عقبة لدى الدارسين في مجال التربية المقارنة وذلك لعدم وجود معايير عامة تمهد للحكم عند الاختيار ولا تتوفر تلك المعايير إلا إذا كانت هناك دراسة عامة شاملة للتربية في العالم كله.

**11- مشكلة التعميم:** ويقصد به الوصول إلى تعميمات بخصوص البلدان التي تخضع لنظام سياسي وتعليمي واحد وهو خطأ يقع فيه بعض الباحثين في مجال التربية المقارنة عندما يدرسون جانبا معينا من جوانب التعليم أو

التربية في دولة ما، ففي دراسة النظام الامريكي للتعليم مثلا يصعب جدا الوصول إلى تعميمات عامة بشأنه نظرا لاختلاف الممارسات التعليمية بين الولايات المختلفة وتقييمها وتعقدتها، ولذلك ينبغي الحذر من التبسيط الشديد والتعميم في مثل تلك الدراسات.

**12- مناهج البحث في التربية المقارنة:** حيث لا تزال موضع جدل بين المشتغلين بها حتى الآن. مما يشكل في حد ذاته مشكلة كبرى في الدراسة المقارنة لنظم التعليم ومشكلاته. لكن الاخطر هو الخطأ في منهج علم؛ بعينه، لأنه يتضاعف كلما استخدم هذا المنهج وامر تصحيحه أصعب كثيرا.